المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: اثر اشكالية مكانة ودور المجتمع المدني في دوره الرقابي على الانتخابات
اسم الكاتب: م.د. محمـــــــد علي حمـــود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2057
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 11:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

اثـر اشـكالية مكانـة ودور المجتمـع المـدني فـي دوره الرقـابي علـى الانتخابات

المدرس الدكتور

محمـد علي حمود(*)

المقدمة

شهدت السنوات القليلة الماضية تطورا لدور المجتمع المدني حتى اصبحت مؤسسات هذا المجتمع لا تفارق صغيرة او كبيرة من شؤون المجتمع والحكومة الا تدخلت تارة وراقبت تارة اخرى وانتقدت واعتصمت تارة ثالثة وهذا التغير الكبير والاهتمام الواسع لدور المجتمع المدني برز بسبب ما طرا من ضعف على قنوات الاتصال والتفاعل التقليدية بين الحكومات ومجتمعاتها مما دفع الاخيرة الى تطوير اليات مدنية بعيدا عن القنوات والتكتلات السياسية وخارج اطار قنوات المجتمع السياسي ، ولعل الدور الابرز لمؤسسات المجتمع المدني هو الرقابة على الانشطة الحكومية وبسبب اهمية الانتخابات كالية للتغيير ولتبادل السلطة اصبح الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني على الانتخابات من اهم ادوارها اذ يرتبط هذا الدور في الاصل بعدة عناصر :

اولا: تثقيفيا امتد الى دفع الفئات المجتمعية المختلفة الى ادراك حقيقة ان الانتخابات هي الالية الافضل والاسلم لتبادل السلطة ومن الضروري ان ينخرط فيها اكبر عدد ممكن دون ان يبقى احد خارجها ومن ثم يعتبر نفسه مهمشا ويبدء بالبحث عن وسائل اخرى، وتهتم مؤسسات مجتمع المدني بنشر الوسائل التعريفية حول طبيعة الانتخابات وكيفية الاقتراع والاختيار.

ثانيا: رقابيا اذ تبدء بممارسة دور (العين الفاحصة للمجتمع) على الانتخابات وتبدأ بمراقبة انشطة الكيانات المشاركة او المرشحة ودعاياتها الانتخابية وتحديد ومراقبة كل الانشطة الفنية والقانونية المتعلقة بها منذ بدء تسجيل الكيانات المرشحة ومن ثم متابعة اليوم الاهم في العملية وهي يوم التصويت الذي يشهد عادة اهم الخروقات .

ثالثا: دورا تقييميا وهنا يتجسد العمل الرقابي للاتحادات والجمعيات المدنية باصدار تقارير شاملة تحصي وتؤشر سير العملية الانتخابية وتحديد اهم الخروقات التي شهدتها .

هذه الجوانب اكثر ما شهدتها البلدان المتقدمة خاصة في اوربا وامريكا الشمالية اذ يلعب المجتمع المدني دورا مهما في مجمل انشطة المجتمع وله فاعلية رقابية تعترف بها حتى الحكومات هناك، لكن الوضع يختلف في البلدان الاخرى اذ لا يزال المجتمع المدني يعاني من قيود سلطوية شديدة من جهة وضعف الانشطة والفعاليات والبنى لمؤسسات المجتمع المدني من جهة اخرى.

(*) كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين.

ومع ما تقدم فان ذلك لا يعني فشل الدور الرقابي للمجتمع المدني ولكن الحاصل في البلدان النامية ان الجمعيات والاتحادات المدنية والمنظمات غير الحكومية في طور التشكيل وما تزال بنيتها غير مكتملة العناصر وهذا بالطبع ما يؤثر على دورها العام، عليه وبناءا على ما تقدم تبرز اشكالية البحث التي تتمحور في التساؤل الاتي: "هل ان حداثة تشكل مؤسسات المجتمع المدني في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة وكل ما رافقة من قيود سلطوية تؤثر على دور الاتحادات والجمعيات والحركات المدنية في الرقابة على الانتخابات". وبالارتباط مع الاشكالية اعلاه تنطلق فرضية البحث من نقطة جوهرية هي: "ان عدم الادراك الجيد لمكانة ودور مؤسسات المجتمع المدني في العديد من البلدان النامية ومنها بلداننا العربية والعراق كان له اثر على مجمل دورها مما انعكس سلبا على دورها الرقابي على الانتخابات".

ومن اجل الوصول الى تحليل واختبار علمي لفرضية الدراسة تطلب ذلك مناقشة الافكار التالية والتي ستمثل المحاور الاساسية في هيكلية البحث:

المحور الاول : اشكالية مفهوم ودور المجتمع المدني .

المحور الثاني : دور المجتمع المدني في المشاركة المحلية والسياسية .

المحور الثالث : المجتمع المدني والعملية الانتخابية .

.- رؤية مفاهيمية للمجتمع المدني

يذهب بعض المفكرين الى القول بان مفهوم المجتمع المدني قد شابه بعض الخمود حتى فتره متاخره من القرن العشرين وكانت عودته قد اثارت موجه من التحليلات والروى المفاهيمية التي اختلفت تارة وتعارضت تارة اخرى ولعل ذلك يرجع الى طبيعة المنطلقات الايديولوجية والفكرية التي جعلت من المجتمع المدني نقطة للجدل والحوار طالت مفهمومه ودوره والياته وبنيته ولعل النقاش الذي استمر طويلا تناول بالدراسة والتحليل طبيعة هذا المجتمع وجوهر تمايزه عن البنية الرئيسية للمجتمع وتارة اشكالية دوره في النظام الديمقراطي وهل مثل هذا المجتمع مؤشرا للتطور ام هو الية نحو بلورة نظام ديمقراطي وبين هذا التحليل وذاك برزت النقاشات والجدالات والاختلافات في الرؤى التي عكستها العديد من الندوات العربية ولعل ابرزها ندوة مركز دراسات الوحدة العربية المعنونة "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية "والتي اقيمت عام ، والمتصفح لوقائع الندوة يؤشر لاول وهلة طبيعة الجدل والخلاف المفاهيمي حول مفردة المجتمع المدني، وبالتالي فالدراسة تتطلب تحليل هذه الظاهرة مفاهيميا وفقا للتالي:

:-- إشكالية المفهوم

يعد مفهوم المجتمع المدني من اكثر المفاهيم اثارة للجدل والنقاش بين الباحثين والمفكرين، ولعل ذلك يرجع الى الاختلافات العلمية والايديولوجية فيما بينهم بالشكل الذي ادى الى بروز اشكالية

---

[1] **انظر مثلا عبد الباقي الهرماسي "المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية "، في مجموعة باحثين : ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودورة في تحقيق الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، : كذلك عزمي بشارة : المجتمع المدني دراسة نقدية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، :**

في الادراك المفاهيمي ، ان تتبع نشأة المجتمع المدني كظاهرة تؤكد على بروزه وارتباطة بشكل وثيق بالدولة الحديثة ولا يمكن الحديث عن مجتمع مدني مع اقصاء والغاء تأمين الدولة، فهما مجالان ملتحمان (فالدولة الحديثة هي التي تكتنف المجتمع المدني، والمجتمع المدني يأخذ من الدولة كيانه وبنيته).

هناك من يرى ان اول من استخدم مفردة المجتمع المدني هو (جون لوك) وبعده توالى على دراسته وتحليله ونقده مجموعة من الفلاسفة مثل (هوبز، روسو،هيجل..) كان التطور الاهم في استخدام مفهوم "المجتمع المدني" قد اقترن بالتطورات الديمقراطية التي شهدتها اوربا الشرقة، حيث كان اول استخدام حديث لمفردة "المجتمع المدني" قد جاء عندما طرحت (نقابة التضامن) نفسها كأحدى تنظيمات المجتمع المدني في بولندا عام ..) ويؤكد (عزمي بشارة) ان اصطلاح المجتمع المدني قد شهد فترة من النسيان بدأت منذ بروزه كممارسة في القرن السابع عشر في اوربا وحتى عودة استخدامه في بداية الثمانينيات مع (السياق البولندي).[ ]

ويرى كذلك ان مفهوم المجتمع المدني له ارتباطات ايديولوجية ليبرالية وهناك فهم ماركسي وهناك فهم اسلامي وعربي.

وتعرف منظمة الاسكوا المجتمع المدني بانه "شكل من اشكال الحياة الاجتماعية يربط الافراد بالدولة وهو يضم مجموعة من الجهات الفاعلة ليست الدولة واحدة منها".

واذا اخذنا بعين الاعتبار الدور الفاحص لمؤسسات المجتمع المدني ولهيكليتها وبنيتها وعلاقتها بالدولة وبالمجتمع فيمكن تعريف المجتمع المدني على انه:-

"مجموعة من الروابط التي تجمع الافراد والجماعات حول مصلحة او هدف يهمهم ويعملون من خلال هذه الرابطة لايصال مطالبهم واصواتهم والدفاع عن حقوقهم".

وترى موسوعة اليونسكو بان المجتمع المدني مصطلح معقد مختلف في تفسيره ويشير عادة الى كل انشطة وعلاقات الناس التي هي جزء من العملية الحكومية وفي بعض الاحيان تتوسع استخداماته ليغطي جميع العمليات اللاحكومية والعملية الانتاجية.

وتمتد التعددية بالمفاهيم والتعريفات بشكل لافت للنظر مما يعكس حقيقة عدم الاستقرار المفاهيمي لمفردة المجتمع المدني ، فهذه الاشكاليات ابتدات من الاختلاف على تطوره ونشأته الاولى وتمتد الى مفردات تعريفه ومحتواه والمؤسسات التي تنطوي تحت لوائه وهل الاحزاب السياسية جزءا منه وعلاقته بالحكومة .

يحلل الدكتور عزمي بشارة هذه الاشكالية فيقول "وبالطبع يتغير مفهوم المجتمع المدني مع تغير الموقف الايديولوجي للمتكلم، فالمفهوم الليبرالي لهذا المصطلح يختلف عن الفهم الاشتراكي

---

[2] **احمد شكر الصبيحي : مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، : :**

[3] **عزمي بشارة : المجتمع المدني دراسة نقدية ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، : :**

[4] **نقلا عن حميد انور : دور المنظمات غير الحكومية في تنمية المجتمعات المحلية، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، :**

[5] **المصدر نفسه ، ص -**

الديمقراطي وعن الديمقراطي الراديكالي ، ومؤخرا ايضا عن الفهم الاسلامي له . كما انه يتخذ في العالم الثالث اشكالا في متخيل النخب تختلف عنه في اوربا الغربية والولايات المتحدة... ولكن اذا تغير المفهوم الى هذه الدرجة بين مرحلة زمنية واخرى ، وبين مكان واخر الا يفقد تبعا لذلك قيمته التحليلية ؟ واذا كان المفهوم جاهزا لشرح اكثر مما ينبغي من الظواهر الا يساورنا شك في انه يربك اكثر مما يوضح ؟".

على اية حال ومن اجل الخروج من هذه الاشكالية يمكن تحديد مفهوم المجتمع المدني كمحاولة نظرية لتبسيط الفهم بالشكل الذي يمكننا من تحديد تعريفا اجرائيا يمكن اعتماده في المحاور اللاحقة من الدراسة ، لذلك يمكن القول ان المجتمع المدني هو "مجموعة من الروابط التي تجمع الافراد والجماعات حول مصلحة او هدف يهمهم ويعملون من خلال هذه الرابطة لتحقيق هذه المصلحة التي قد تكون فئوية ومعبرة عن مجموعة من الافراد وليس كل المجتمع".

"-- **إشكالية الدور**

ارتكز المجتمع المدني على طبيعة الدور الذي يقدمه فهو الاجابة على اشكالية سلطة الحزب الواحد في البلدان الشيوعية وهو محاولة لبلورة مرجعية خارج الدولة وهو الرد على بيروقراطية عملية اتخاذ القرار في الدول الليبرالية وهو الرد على سيادة راس المال وسيطرته على السوق ومن ثم المجتمع وهو بالمحصلة الرد على دكتاتوريات البلدان النامية وعلى تقليدية البنى والادوار فيها .[6]

اشكالية المفهوم كانت لا بد ان تلقي بظلالها على الدور اذ امتدت دائرة الحوار والجدل الى دور المجتمع المدني في العملية الديمقراطية وهل النظام الديمقراطي يفسح المجال امام الاتحادات والجمعيات والحركات والنقابات المدنية ام ان حراك وفاعلية المجتمع المدني ومؤسساته ستؤدي بالمحصلة الى نضوج الديمقراطية في هذا البلد.

في الادبيات والممارسة العربية امتدت اشكالية الدور اليها فما زالت هذه الظاهرة وكانها (غريبة) ليست كما هي موجودة في اوربا والولايات المتحدة فمثلا نجد ان (الكسيس دي توكفيل) عبر عن طبيعة تعامل الافراد مع المجتمع المدني اذ يقول في كتابه (الديمقراطية في امريكا) "ان الامريكان من جميع الاعمار ومن جميع المنازل ومن مشارب مختلفة نجدهم يكونون الجمعيات ليس لهم جمعيات اقتصادية وصناعية فقط حيث الكل يشارك فيها لكن لهم ايضا انواع كثيرة اخرى من دينية واخلاقية مهمة وغير مهمة جمعيات عامة واخرى خصوصية جمعيات عملاقة واخرى صغيرة جدا، ان الامريكان يكونون جمعيات حتى لوظيفة اقامة الحفلات ولتاسيس الاديرة او لبناء الفنادق الريفية او لرفع الكنائس وايضا جمعيات لنشر الكتب ولارسال المبشرين لاقصى الارض وبهذه الطريقة يؤسسون المستشفيات والسجون والمدارس".[7]

هذه الرؤية تعبر عن طبيعة دور هذه الاتحادات والجمعيات الذي امتد الى كل جوانب المجتمع لكن في الواقع العربي الذي هو جزء من واقع البلدان النامية هذا الدور ما زال بعيد المنال والادراك المجتمعي والحكومي له ما زال يعاني من ضبابية شديدة .

---

[6] **عزمي بشارة :المجتمع المدني ، مصدر سبق ذكره ، ص**

[7] **المصدر نفسه ، ص**

[8] **نقلا عن عبد الباقي الهرماسي "المجتمع المدني والدولة ..."، مصدر سبق ذكره ،ص**

ان التطور الذي يشهده المجتمع المدني على صعيد الفكر وعلى صعيد الممارسة جعله لا يرتبط بفكر او ايديولوجية معينة، ولكن ارتبط بشكل وثيق بالبناء الديمقراطي ، المجتمع المدني وان كان منطلقه غربيا (اوربيا و امريكيا) ولكن يبقى هذا المفهوم قابل للتطبيق في جميع البلدان فقط اذا تهيأت بيئة مؤاتيه.

ان التطلع الى مجتمع اكثر مساواة واكثر مشاركة واكثر تمثيلية وعدالة واقل اغترابا وتشتتا تمثل اهداف المجتمع المدني ومؤسساته فهذا المجتمع يعمل على بناء قناة اضافية للمجتمع مع السلطة يحمل ويعكس اهداف ابناء الشعب ويحد من السلطة المطلقة حيال المجتمع في سبيل عكس واضح لمصالح العامة لمختلف الشرائح.

والترابط وثيق بين المجتمع المدني ومؤسساته وبين البناء الديمقراطية فتجربة اوربا الشرقية عكست محاولة مهمة الا وهي وجود علاقة عكسية بين الدكتاتورية والوحدانية في السلطة مع وجود مجتمع مدني فاعل، فلا مجتمع مدني فاعل مع دكتاتورية ولا دكتاتورية يمكن ان تخلق مجتمع مدني يمارس دوره بشكل جيد.[9]

والمجتمع المدني ليس شيئا واحدا وانما هو اشياء ضرورية للديمقراطية، فهو في زاوية يمثل الحقوق المدنية وفي جانب آخر يمثل تعاقد المجتمع مع الحكومة ومن زاوية اخرى يمثل الانتخابات والتمثيل والمشاركة ويقوم على توسيعها وانجاحها.

وقد بدأت مؤسسات المجتمع المدني ببلورة بعدا اخرا في نشاطها وسلوكياتها، فبعد ان كان دورها يقتصر على تحديد المشكلات التي يعاني منها افرادها، ومن ثم تقديم البدائل لمعالجة هذه المشاكل. لجأت مؤسسات المجتمع المدني الى بلورة استراتيجية جديدة غاية في الاهمية وبارزة جدا في الانظمة الديمقراطية الا وهي "المدافعة" Advocacy، حتى اصبحت مترابطة جدا مع تحديد المشكلات وايجاد الحلول.[10]

وفي حقيقة الامر هذه الاستراتيجية الجديدة تمثل جوهر نشاط الاتحادات والجمعيات المدنية المرتبط بالدرجة الاساس بالدفاع عن المصالح الجزئية والكلية للافراد والجماعات في مختلف المجتمعات.

.- المجتمع المدني والمشاركة المحلية والسياسية

المشاركة مفردة تستخدم كثيرا في الأدبيات السياسية والاجتماعية، وكثيرا ما ترد كعنصر اساسي في اي استراتيجية للتنمية، ويلعب الفرد (المواطن الدور الاساس في عملية المشاركة بأعتبار ان هذا الفرد يمثل هدف ووسيلة التنمية ولكن المشاركة تختلف باشكالها وقنواتها والاتحادات والجمعيات والروابط هي القنوات الابرز في مشاركة الافراد لكون ان الفرد لوحدة تكون حركته محدودة وبالتالي تاثيره محدود .

---

[9] عزمي بشارة : المجتمع المدني ، مصدر سبق ذكره ،ص : - :

[10] انظر ريتو وشارما : مدخل الى المدافعة ، ترجمة المعهد الديمقراطي الوطني ،لبنان ،بلا تاريخ ، ص

المشاركة هي "عملية يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث يشارك في وضع الاهداف العامة للمجتمع ولديه وعي بالفرص المتاحةويقوم باقتراح افضل الحلول للحصول على هذه الاهداف".

اما الامم المتحدة فقد اكدت من خلال استراتيجيتها للتنمية الدولية من اجل العقد الثاني للتنمية التابع للامم المتحدة على اهمية (المشاركة) في التنمية (قرار الجمعية العامة للامم المتحدة في) اكتوبر) ، حيث اعتبرت المشاركة عملية اندماج ومساهمة فعالة وحقيقية لغالبية المواطنين على المستويات المختلفة في عملية صنع القرار المتعلق بتحديد الاهداف الاجتماعية وتخصيص الموارد لانجازها وكذلك التقيد الطوعي للبرامج والمشاريع.

اما (المشاركة السياسية) فتعرف على انها عملية تهدف الى ادارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الصالح وممارسة الناس تأثيرا في عملية صنع السياسة العامة واتخاذ القرارات المرتبطة بالتنمية وذلك من خلال مشاركتهم في مؤسسات المجتمع المدني.)

وفي عمليات التنمية اصبح التركيز على تفاعل واشراك اكبر عدد ممكن من ابناء المناطق المحلية في وضع وتنفيذ المشروعات الرامية الى خدمتهم ورفع مستوى حياتهم. ولعل الضمانة الرئيسية في نجاح المشاريع الانمائية واستدامتها تعتمد على مساهمة ومشاركة المجتمع.

.-- دور المجتمع المدني في المشاركة المحلية

في اغلب الدراسات ارتبطت المشاركة المحلية بمفهوم التنمية المحلية، وهذه الاخيرة عرفت على انها تحقيق تغير في البنى المادية والبشرية في مدينة او قرية او تجمعات سكانية محدودة او صغيرة نسبيا بالشكل الذي يوسع خيارات الناس، حيث يؤسس هذا النمط من التنمية على الادراك السليم للخصائص المحلية والاسترشاد بالسياسات الاقليمية او القومية التي تقتصر عادة على الاهداف العامة والاستراتيجيات دون الخوض في التفاصيل، ولعل ابرز اهداف مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية كنتيجة للمشاركة هي:-

- توفير الخدمات العامة والاساسية في مختلف قطاعات المدينة.
- تشجيع المشاركة المحلية في برامج وقرارات التنمية وتطوير المبادرات الفردية والجماعية.
- تحقيق التوازن والعدالة في توزيع الاعباء والمكاسب التنموية.
- استثمار الامكانيات البشرية والمادية المحلية بما في ذلك من موارد مالية ومائية وسياحية وطاقات بشرية.

ويتركز دور مؤسسات المجتمع المدني كقناة تنموية بالعمل على توعية افراد المجتمع باهداف وبرامج التنمية المحلية وتعمل على دمج مصالح ورغبات الشرائح في المدينة وتقديمها بشكل طلبات للسلطات المحلية او الوطنية من اجل تحقيقها، وتقوم كذلك بحملات توعية بالمشاركة في صنع القرارات العامة وكيفية التأثير وماهية الوسائل والقنوات التي يمكن ان يسلكها المواطن من اجل ان

---

[11] **نقلا عن حميد انور : دور المنظمات غير الحكومية ...،مصدر سبق ذكره ، ص :**

[12] **برنامج الامم المتحدة الانمائي: تقرير التنمية البشرية ،نيويورك ، :**

[13] **برنامج الامم المتحدة الانمائي : تقرير التنمية البشرية ،مصدر سبق ذكره ، ص :**

يوصل صوته الى تلك السلطات، وما هي الحقوق والامتيازات التي يجب ان يتمتع بها ويحصل عليها بأعتباره فرد في تلك المنطقة، هذه الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني فرضت عليها ان تلعب دور الراعي الرئيسي لعمليات المشاركة المحلية، وفي بلدان الجنوب حيث تخلف وبدائية وشكلية المشاركة السياسية وانعدام المشاركة المحلية، مثل هذا تحدي جديد يمكن ان يلقي بظلالة على فاعلية مؤسسات المجتمع المدني التي مازالت بعيدة عن تحقيق المشاركة الحقيقية لشرائح المجتمع فهذه تعد الخطوة الاولية لتحقيق التنمية.

.-- مؤسسات المجتمع المدني والمشاركة السياسية

عملت الانظمة الدكتاتورية على تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع عندما قضت نهائياً على المعارضة السياسية وتنظيماتها وأخضعت المؤسسات الشكلية في المجتمع المدني لسلطة الدولة حيث قضت على استقلالها بعد ان اصبح التمويل في هذه المؤسسات ياتي من مصدر واحد الا وهو الدولة وهنا تصبح قرارات وسلوك هذه المؤسسات بعيدا عن الحياد وبعيدا عن طموحات المجتمع، بالمقابل تعمل الانظمة الدكتاتورية على تعزيز البنى التقليدية في المجتمع (القبيلة، الطائفة، العشيرة) ومحاولة تقليص بنى المجتمع المدني وكان ذلك اساساً في تراجع المشاركة السياسية التي تكون محدودة في هذه الانظمة الدكتاتورية، ومن هنا تبدأ عملية تآكل شرعية الانظمة السياسية بعد ان عجزت عن تحقيق الديمقراطية المرتبطة بالمشاركة السياسية وهذه الاخيرة لا يمكن الحديث عنها دون ذكر دور مؤسسات المجتمع المدني التي اصبحت تعد مؤشراً للديمقراطية ولتطور المجتمع، فالأنظمة الدكتاتورية تقود في الغالب مجتمعاتها الى كوارث او ازمات سياسية او اقتصادية او اجتماعية مقترنة بفشل هذه الانظمة في تقديم الخدمات والاحتياجات الرئيسية لشرائح المجتمع خاصة (الاسكان، الصحة، الغذاء...الخ) وبالتالي فان ضعف الانظمة الدكتاتورية وتآكل شرعيتها يرتبط بعلاقة عكسية مع مؤسسات المجتمع المدني وتزايد اعدادها وبالتالي تنامي ظاهرة الاتحادت والجمعيات المدنية سيؤدي بالمحصلة الى ان تكون بديلا عن البنى التقليدية (مذهبية وطائفية وعرقية) وتصبح قوى اساسية وسانده في عملية المشاركة ومنها المشاركة السياسية .)

لقد اصبح دور مؤسسات المجتمع المدني يمثل اساساً مهما في المشاركة السياسية للمجتمع في تحديد اهدافه وتنصيب البرامج التنموية فالاحزاب السياسية سواء كانت فاعلة ام لا وكانت شكلية ام تلعب دوراً اساسياً في العملية السياسية لا يمكنها ان تغطي بشكل دقيق كل شرائح معبرة عن رؤية السلطة وهذه حالة طبيعية حتى في البلدان المتقدمة ومن هنا ينجلي دور مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها قناة لكل فرد او مجموعة او شريحة ربطتهم مصلحة او هدف يمكن من خلال هذه المنظمات ان يشاركوا باتخاذ القرارات العامة وتنفيذها وتقييمها على اعتبار انهم جزء لايمكن تجاهله في المجتمع.

وياتي دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية من خلال التوعية بعمليات المشاركة والطرق الواجب اتباعها لايصال افكار ومطالب الافراد والتعريف بالالتزامات والواجبات التي تفرضها عملية المشاركة .

---

[14] **احمد شكر الصبيحي : مصدر سبق ذكره ،ص ...**

ان ابرز واهم قناة للمشاركة السياسية هي الانتخابات ، وياتي دور مؤسسات المجتمع المدني من خلال ترويج ثقافة المشاركة في الانتخابات وهناك وسائل عديدة لاحداث التوعية الانتخابية وضرورة مشاركة المواطنين فيها ومنها وسائل الاعلام عبر التقارير الاذاعية والتلفزيونية واللقاءات وغيرها ويمتد دور المجتمع المدني الى مهمة مراقبة العملية السياسية وخاصة الانتخابات وتاتي مراقبة مؤسسات المجتمع المدني للانتخابات بعد تحقيق برنامج تدريبي لاعضاء هذه المؤسسة الراغبة بالمراقبة ، فمعظم المراقبين لا يمكن ان يفهموا ويعوا دورهم الرقابي بدون تدريب وتقديم الارشاد والتعليمات لهم حول اهم المفاصل الرئيسية التي يتم من خلالها تقييم الانتخابات ، فضلا عن ان برامج تدريب المراقبين في مؤسسات المجتمع المدني يثبت للجماهير ان هذه المجاميع تم اختيارها بشكل دقيق وهي معدة اعدادا منهجيا علميا بعيداً عن التاثيرات السياسية وهذا يضمن الحيادية التي تمثل العنصر الرئيسي في نجاح رقابة مؤسسات المجتمع المدني في عمليات المشاركة السياسية .

.-- مؤسسات المجتمع المدني والتنمية

شهدت البلدان الديمقراطية حدوث تغير في عمليت التنمية اصبحت لمؤسسات المجتمع المدني دور لا يمكن تجاهله حيث تنامى هذا الدور ليبدأ من الدفاع عن حقوق الانسان والحريات العامة الى ميادين الدعوة والعمل على استدامة البيئة والموارد، ونجد اليوم ان مختلف المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تعقدها الحكومات والمنظمات المحلية و الدولية بدات تولي اهتماما كبيرا لمشاركة مؤسسات المجتمع المدني ورؤيتها حيال قضايا التنمية.

هكذا اصبحت لمؤسسات المجتمع المدني رؤية وسلوك حيال قضايا تنمية المجتمع بكل ابعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وقد ارتبطت هذه الرؤية وهذا الدور بوجود متطلبات اساسية اهمها ان يشهد او يعيش البلد تحولا سياسيا يتضمن احترام للحريات العامة ولحقوق الانسان وتوسيع المشاركة وحرية الراي وحرية وسائل الاعلام.

المطلب الثاني هو وجود تحول اقتصادي يتيح لمؤسسات المجتمع المدني ان تضطلع بمهمة تحقيق التنمية بعد ان كانت الاخيرة حكرا على الدولة اذن تعزيز دور المجتمع المدني في المشاركة المحلية والسياسية سيؤدي الى تحولات مجتمعية مهمة، اذ يرى البعض ان تمكين الاتحادات والجمعيات والحركات المدنية من ممارسة دورها المجتمعي سيؤدي الى توسيع المشاركة السياسية والمحلية ويخفض العنف ويتحقق الاستقرار وهذه الحاضنات الرئيسية للتنمية الناجحة .

يمكن تحديد اتجاهات دور مؤسسات المجتمع المدني في اطارالتنمية بالتالي:

:---- تنمية وبناء البنى التحتية

حيث تعمل مؤسسات المجتمع المدني خاصة في البلدان النامية على صيانة شبكات المياه وتهيئة الطرق والممرات بين المدن من جهة وبين القرى من جهة اخرى ، كذلك جمع النفايات ونقل مواد البناء والمساعدة في انشاء السدود ومحطات الكهرباء وغير ذلك.

.---- التدريب وتنمية الموارد البشرية

---

[15] **المصدر نفسه ، ص ...**

حيث تعمل مؤسسات المجتمع المدني بشكل منفرد او بالتعاون مع اطراف محلية او حكومية بفتح دورات بشكل منفرد او بالتعاون مع اطراف محلية او حكومية بفتح دورات تدريبية متخصصة كما في الدورات التي تعقد حول تعليم الحاسوب او محو الامية او دورات مواجهة الكوارث والازمات والفيضانات .

.---- معالجة مشاكل المجتمع (خاصة الفقر)

تذهب العديد من مؤسسات المجتمع المدني لان تصبح العين المراقبة واليد المدافعة عن حقوق العديد من شرائح المجتمع وخاصة الفقراء حيث تقوم العديد من الجمعيات والاتحادات على تنمية القطاعات الفقيرة والمدن المعدمة في البلاد وغالبا ما يكون ذلك بالتعاون مع مؤسسات حكومية او منظمات دولية فقد لعبت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية دور واضح في تنمية مجتمعات اللاجئين من خلال توفير المأكل والملبس والماوى والحفاظ عليهم باعتبارهم اناس مدنيين وتعمل على المطالبة بحقوقهم امام السلطة الوطنية وتجمع لهم المساعدات من المنظمات الدولية والدول.

.---- مراقبة وتنمية السياسات العامة

طالما ان مؤسسات المجتمع المدني اخذت على عاتقها دور المراقب على سلوك الحكومة فلابد من ان ترصد السياسات الحكومية حيال المجتمع وحيال قضاياه ، فمؤسسات المجتمع المدني في البلدان الديمقراطية تعمل على رصد السياسات العامة وفقا لاختصاصها فجمعيات حماية البيئة تهتم بالتشريعات والسلوكيات الحكومية في ميدان البيئة، والجمعيات والاتحادات الصحية ترصد السياسات الصحية وكل ما يتعلق به من ضمان صحي وبناء مستشفيات وانتشار الامراض وغيرها ، وهكذا تقوم كل منظمة بتحليل هذه السياسات وتكشف عن سلبياتها وتبلغ الحكومة بذلك سواء عن طريق وسائل الاعلام او اللجان المشتركة او حتى عن طريق المظاهرات.

ومن جهة اخرى قد تتجه منظمات المجتمع المدني الى دعم السياسات الحكومية وتعمل على توفير السبل اللازمة لانجاحها في الميادين المختلفة.

من جهة ثالثة شهد المجتمع المدني تطور مهم في ميادين التنمية المحلية التي اخذت بدورها احد البعدين التاليين :-

- تنمية الموارد المادية او تنمية الموارد البشرية .
- التنمية المدنية و الحضرية او تنمية الريف .

وقد اقترن دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية بعدة مهام :-

- توفير الخدمات العامة في مختلف المدن والقرى والمناطق التي يشملها اقليم الدولة.
- تشجيع المشاركة الشعبية والمبادرات الفردية والجماعية في مختلف المناطق في المجالات التنموية لكافة ابعادها ومستوياتها.
- العمل على ضمان التوازن والعدالة في توزيع الاعباء والمكاسب المحلية بين مختلف مناطق الدولة من جهة وبين مختلف شرائح المجتمع من جهة اخرى.

---

[16] **حميد انور احمد : مصدر سبق ذكره ،ص : - :**

- استثمار الامكانيات البشرية والمادية المحلية بما في ذلك الموارد المالية والسياحية والطاقات البشرية وتهيئتها للاستثمار في مجالات التنمية الشاملة.
- تعزيز الترابط والتفاعل بين المحليات من جهة وبين السلطات المركزية من جهة اخرى.
- المحافظة على الاستقرار والامن المحلي بشكل مترابط مع الامكانيات الوطنية للدفاع من خلال تطوير المناطق المحلية وتوفير مقومات القوة والقدرة على مواجهة الاخطار.
- جذب الاستثمارات الوطنية والخارجية اللازمة للتنمية المحلية من خلال التنسيق والاتصال مع الجمعيات والاتحادات المعنية وتعريفها بالفرص والعراقيل في المجتمع المحلي.

لقد اصبحت مؤسسات المجتمع المدني تضطلع بدور رئيسي في عمليات البناء الديمقراطي بالاضافة الى دورها الاجتماعي والاقتصادي فدور الجمعيات والاتحادات المدنية في تعبئة الناس على التصويت في الانتخابات المحلية اصبح اساسيا في العملية الديمقراطية وهذا يتم من خلال برامج تدعى برامج (تثقيف الناخبين) والتي تساعد على جذب وإدراج الجماعات المستبعدة من العملية الانتخابية ، حيث تقوم مؤسسات المجتمع المدني بتطوير قدرتهم على التصويت من خلال تعريفهم بحقوقهم الانتخابية وكيفية التمتع بها ومواجهة اي جهة كانت ترغب بمصادرة هذه الحقوق.

وفي حقيقة الامر ان التوصيف السابق ينطبق على البلدان المستقرة سياسيا وامنيا ، ومع ذلك يبرز دور الاتحادات والجمعيات المدنية والإنسانية بشكل جلي اثناء فترة الحروب والكوارث والنزاعات الداخلية ، اذ تشير احدى التقارير الدولية الى ان مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية ومن خلال برامجها المحدودة نسبيا استطاعت ان تحقق فعلا ايجابيا في قطاع غزة والضفة الغربية من خلال تنفيذ برامج مهمة في القطاع الصحي وبرامج الاسكان منخفض الاجر وتوزيع المساعدات الغذائية وغيرها من برامج التدريب المهني ودورات تنمية الموارد البشرية ، وبنفس الاتجاه استطاعت الاتحادات والجمعيات في لبنان من ان تجعل من نشاطها ركيزة ديناميكة مهمة واستطاعت ان تحقق فوائد اجتماعية وانسانية مهمة خاصة في فترة الحرب الاهلية .)

.- دور المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات

تعد الديمقراطية هي الاساس في وجود وتطور مؤسسات المجتمع المدني وبنفس الوقت يعد المجتمع المدني بكل مؤسساته وجمعياته واتحاداته و روابطه المختلفة الاجتماعية والمهنية والاقتصادية كلها تساهم بشكل رئيسي في بلورة التطور الديمقراطي وتدافع عن جعل الديمقراطية الصبغة الغالبة للنظام السياسي ، بل وذهب البعض لجعل نمو المجتمع المدني مؤشرا لتطور الديمقراطية ومدى نضوجها .

ترتبط الديمقراطية بشكل كبير بمفهوم المجتمع المدني ويعكس هذا الارتباط مكانة المجتمع المدني في البناء الديمقراطي فاحداث اوربا الشرقية وسلوكيات" حركة التضامن" البولندية حيال النظام السياسي وكل الانشطة التي مارستها عكست وبشكل جلي تمرد المجتمع على وحدانية الدولة والحزب

---

[17] يمكن الرجوع الى هذه التجارب في ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا):دور المنظمات غير الحكومية في بلدان الاسكوا المتأثرة بالنزاعات ،نيويورك ، .

وعكست وبلورت خيار جديد امام المجتمع اساسة ليس الاصلاح الحزبي او الانقلاب العسكري وانما الحراك الاجتماعي– المدني القائم على تميز استقلاليه المجتمع عن الدولة ومنذ ذلك الحين ومع انهيار الدولة الاشتراكية في اوربا الشرقية اصبحت هذه التجارب مصدرا لالهام بلدان العالم وخاصة تلك التي كانت تعيش تحت سلطة الدولة وسطوتها .

وهناك العديد من الدلائل التي تؤكد على ارتباط المجتمع المدني بالديمقراطية فمثلا تجربة دول اوربا الشرقية تشير الى ان المجرعام كانت تمتلك جمعية تم تحطيم اغلبها بعد وصول الحزب الشيوعي على السلطة ولم يبقى سوى جمعية شكلية وليس لها اي دور يذكر .

اذا في اطار الديمقراطية يبرز المجتمع المدني بتطور وبنفس السياق يمثل المجتمع المدني اداة رئيسية في تطوير وتعزيز الديمقراطية فالتطلع الى مجتمع اكثر مساواة واكثر مشاركة واكثر تمثيلية وعدالة واقل اغترابا وتشتتا تمثل اهداف المجتمع المدني فهذا المجتمع يعمل على بناء قناة اضافية للمجتمع باتجاه السلطة يحمل من خلالها اهداف ورغبات المجتمع كانت الإستراتيجية الاساسية في سلوكيات مؤسسات المجتمع المدني هو تحديد المشكلات التي يعاني منها افراد المجتمع وتطورت هذه الاستراتيجية الى تقديم الحلول والبدائل لمواجهة مثل هذه المشكلات اما اليوم فالصيغ الجديدة في عمل مؤسسات المجتمع المدني هو المراقبة والمدافعة وهما اسلوبين مهمين في تاثير المجتمع المدني ونحن بصدد تحليل اسلوب المراقبة على الانتخابات فهذا يتطلب دراسه ما هية المراقبة ومن يراقب واساليب المراقبة وفعالية ومكانة مؤسسات المجتمع المدني في ذلك، فاي نظام ديمقراطي لايمكن الحديث عنه الا مع وجود انتخابات نزيهة وقد اثبتت التجارب فعالية الاعلام في مراقبة الانتخابات عندما يحمل لواء هذه المهمة مؤسسات مجتمع مدني محايدة ومستقلة ومسؤله شعبيا .

.-- المراقبة

اقر الاعلان العالمي لحقوق الانسان في المادة( ) منه على ان "ارادة الشعوب هي مناط سلطة الحكم ويجب ان تتجلى هذه الارادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري او باجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت" .

وتعكس العديد من الاتفاقيات على حقوق المراقبة ومتابعة الانتخابات من قبل الشعب ومؤسساتة وجاءت وثيقة لسنة على سبيل المثال لا الحصر والصادرة عن منظمة الامن والتعاون في اوربا دعوة للمشتركين الى قبول مراقبين الانتخابات الدوليين والمحليين وتؤكد المادة السابعة منها على ان مراقبي الانتخابات يمكن ان يلعبو ادوارا هامة في الانتخابات الديمقراطية، هكذا اصبحت المراقبة الية مهمة في العملية الانتخابية الديمقراطية اذ تعد ضمان حقيقي لنزاهة العملية برمتها سواء كان النظام ديمقراطيا او انتقاليا ، ولكن السؤال المطروح هنا هو من يراقب وعلى اي شئ تتم المراقبة .

هناك اربع فئات من المجموعات المحلية تشترك في مراقبة الانتخابات وكل واحدة منها تضطلع بدور و مسؤولية تختلف عن الاخرى .

.---- المراقبون الدوليون

اذ يقوم هولاء بتكملة جهود المنظمات المحلية بيد انهم لا يستطيعون ان يحلو محلها الا بالظروف الغير طبيعية ، وتقوم المنظمات الدولية بمراقبة الانتخابات المحلية في بلد معين بناء على طلب من المفوضية الانتخابية او بالمبادرة من قبل هذة المنضمات الدولية اذ تقوم هذه المنضمات بالتحضير

[18] **المادة الاعلان العالمي لحقوق الانسان.**

مسبقا وقبل تاريخ الانتخابات لجمع المعلومات حول هذا البلد ومن ثم تعد المدربين لتهيئة المراقبين ومن ثم نشرهم على مراكز الاقتراع.

عام قدم المعهد الاوربي للاعلام في مقدونيا تقريرا عنوانه " انتخابات عام " . البرلمانية والرئاسية في جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة " مراقبة و تغطية الانتخابات في الوسائل الاعلامية " قام المعهد الاوربي بجمع المعلومات حول الخلفية الانتخابية للبلد والالية الديمقراطية والتصويتية وطبيعة المرشحين وقامت بتحليل هذه البيانات من اجل اطلاع المتدربين الذين سيقومون لاحقا بتغطية الانتخابات وهذا بالمحصلة يسهل عملية المراقبة ، واستخدم المعهد الاوربي وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة من اجل احداث توعية لاهداف الانتخابات والغاية الرئيسية منها. "

.---- وسائل الإعلام المحلية

وسائل الاعلام المحلية (التلفزيون،الراديو،الصحف،المجلات) تلعب دورا في مراقبة الانتخابات اذ تقوم بتقديم التقارير عن حملات الانتخابات وعن النتائج الانتخابية النهائية وتحقق وسائل الاعلام في الادعاءات القائلة بحدوث انتهاكات وتجري تقييمات سريعة عبر تقارير إذاعية وفي بعض الاحيان تسود نظرة في المجتمع عن وسائل الاعلام بانها منحازة وغير محايدة خاصة عندما تكون خاضعة لسلطة الحكومة ،) وبالتالي عدم حيادية وسائل الاعلام المحلية خلال الانتخابات والتي قد تكون نقطة مراقبة من قبل الاعلام الاقليمي والدولي ومن قبل مؤسسات المجتمع الدولي اذ يقيم دورها وحياديتها وهل تخضع الى تبعية سياسية او غير ذلك من اشكال هيمنة السلطة عليها ، وعلى سبيل المثال نجد ان منظمة "صحفيون بلا حدود " قامت بمراقبة الاعلام في تونكو عام ومن خلال جمع معلومات واستطلاع الاراء وجدت المنظمة ان التلفزيون قام بتغطية انشطة الحكومة ومرشحيها بنسبة . % بينما لم يعطي للشخصيات المعارضة سوى . %من مجمل الحملات الاعلامية وهذه التقارير ادت بالمحصلة الى توعية الشعب حول قضية (الاعلام غير المحايد) مما دفع الحكومة الى اتاحت فرصة اكبر للمعارضة لاستخدام التلفاز والوسائل الاخرى في حملاتها الانتخابية.)

.---- المجتمع المدني

تعد مؤسسات المجتمع المدني افضل المنظمات المحايدة في مراقبة الانتخابات ومهما يكن من امر فان انحياز الاحزاب السياسية كونها ذات مصلحة مباشرة في الانتخابات وانحياز وسائل الاعلام التي قد تكون بيد السلطة الحكومية لا يؤدي الى انحياز المجتمع المدني اذ انه اكثر تفلتا من السلطة الحكومية لان بعض هذه المؤسسات قد تكون مع السلطة وبنفس الوقت يكون البعض الاخر ضدها

---

[19] تقرير المعهد الديمقراطي الوطني للشوؤن الدولية:كيف تقوم المن :مات المحايدة بمراقبة الانتخابات:ترجمة شريف يوسف واشنطن

[20] روبرت نـوريس:مراقبـة الاعـلام لتعزيزالانتخابـات الديمقراطية،المعهدالـديمقراطي الـوطني للمن :مـات المدنية:ترجمـة نـور الاسعد:بيروت: : :

[21] المعهد الديمقراطي الوطني : كيف تقوم المنظمات الحكومية المحلية بمراقبة الانتخابات ،مصدر سبق ذكره

[22] روبرت نوريس : مراقبة الاعلام لتعزيز الانتخابات الديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ،ص

[23] حول فكرة سلطوية الدولة والمجتمع المدني انظر عزمي بشارة :المجتمع المدني دراسة نقدية ،مصدر سبق ذكره ، . – .

وتعمل على كشف الظواهر السلبية في المجتمع وترصد العملية السياسية وخاصة الانتخابات، والنهج السائد في الديمقراطيات العريقة هو ان ينصب التركيز والاهتمام على الانتخابات (كعملية) اكثر من الاهتمام بنتائجها ، وبالتالي فاذا طورت المنظمات وسائل ناجحة للمراقبة فان تقييمها للعملية الانتخابية سوف يعد موضع ثقة بالمقارنة مع تقارير وتقييما (مفوضيات الانتخابات الحكومية او باقي المراقبين . الاراء التي تقدمها مجاميع الاحزاب السياسية على الرغم من ان بعض المنظمات المدنية في الكثير من تجارب البلدان الانتخابية تلعب دورا تشكيليا في الإجراءات الانتخابية دون وجود حيادية وبالتالي فالصدق يعد الابرز من بين خصائص هذة المنظمات ويعكس بالمحصلة الدقة في تقييماتها الرقابية.)

.-- المجتمع المدني ومراقبة مرحلة ما قبل الانتخابات

تعد مرحلة ما قبل الانتخابات من اهم المراحل لكونها تتضمن مجموعة العوامل المؤثرة في الانتخابات والمهم بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني ان تركز في هذه المرحلة على الأتي :

- تقسيم النظام الانتخابي كما هو موجود وفقا للقوانين واللوائح التي تنظمه.
- وضع اليات تقييم النظام الانتخابي في الممارسة التطبيقية .
- وضع كل ما يتعلق بادخال تعديلات واصلاحات على النظم الانتخابية .

في هذه المرحلة تختار مؤسسات المجتمع المدني مجموعة من الخبراء الذين يتوجهون لدراسة القوانين واللوائح الخاصة بالانتخابات في هذا البلد مثل قانون الانتخابات .وقانون الاحزاب ، وقانون الاعلام وغيرها وفي العادة تشمل هذه القوانين على القواعد الاتية :

- تحديد عدد المقاعد.
- تحديد عدد المسئولين على الانتخابات .
- تحديد الدوائر الانتخابية.
- تسجيل الاحزاب السياسية ومرشحيها انتخابية.
- تسجيل الناخبين .
- ممارسة الاحزاب السياسية الحملات الانتخابية لها واستخدام وسائل الاعلام .
- اجراءات التصويت والفرز.
- التعامل مع الشكاوي .
- مراقبة العملية التصويتيه.

بعد الانتهاء من مرحلة الدراسة تتجه مؤسسات المجتمع المدني الى تحليل ما اذا كان النظام الانتخابي ككل شرعيا ام لا وتتفرع من هذا السؤال نقاط فرعية هل هناك ثغرات في قانون الانتخابات ؟ هل قانون الاحزاب ينطوي على قضايا غير ديمقراطية؟ ، وهكذا تقوم مؤسسات المجتمع المدني بوضع اجابات تقييميه عن:

---

[24] المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية مصدر سبق ذكره

[25] المصدر نفسه ،ص

- ما اذا كان النظام الانتخابي معقولا لوجستيا ، اي عند التاريخ المحدد للانتخابات هل هناك فسحة كافية من الوقت لتسجيل الناخبين وطباعة القوائم الانتخابية وتوزيعها وقيادة حملات تعريفية بطرق واليات واماكن التصويت.
- هل هناك فرق كبير بين قانون الانتخابات المحلية وبين المعايير القانونية للتشريع المحلي وتقارن بنفس الوقت مع المعايير الدولية ومن خلال التحليل الدقيق لجميع الاسئلة السابقة يمكن ان نتوصل الى استنتاج نهائي ان النظام الانتخابي قيد التحليل جيد ويمكن معه الدخول الى الانتخابات بشكل سليم يعد خطوه ايجابية في تحقيق عملية انتخابية نزيهة وديمقراطية ام قد يتم التوصل الى نتيجة مغايرة تعكس عدم فعالية هذا النظام الانتخابي وعدم قدرته على تحقيق عملية انتخابية فعالة لعدم توفر الشروط الدولية او عدم اتاحة الفرصة لجميع الافراد بالمشاركة او غيرها من الاسباب هنا تتجه مؤسسات المجتمع المدني الى المطالبة باصلاح هذا النضام وفق رؤية واضحة تتضمن جميع الاختلالات تقابلها استراتيجية ملائمة للاصلاح قبل الشروع بالانتخابات .

وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد انه مع انتهاء الدعاية الانتخابية في مصر زادت المواجهة بين منظمات المجتمع المدني وبين اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية وبعد ان رصد المجتمع المدني وجود مخالفة اساسية هي (رفض اللجنة العليا للانتخابات مراقبة مؤسسات المجتمع المدني على الانتخابات من داخل اللجان الانتخابية) وبعد دراسة مستفيضة للقضية قامت المؤسسات المدنية برفع شكوى ضد لجنة الانتخابات وحصل المجتمع المدني على اذن بالمراقبة ومع ذلك رفضت اللجنة تنفيذ قرار محكمة القضاء الاداري بالسماح لمنظمات المجتمع المدني بالمراقبة ، وكانت اللجنة العليا للانتخابات قد عقدة اجتماعا طارئا بعد ساعات من صدور قرار حكم محكمة القضاء الاداري لصالح مراقبة المجتمع المدني وقررت اللجنه عقب الاجتماع الى رفض الاعتداد بالحكم ورفضت السماح للمنظمات المدنية بالمراقبة وهذا ادى بالمحصلة الى خروج المظاهرات وتزايد التنديدات بهذا القرار ، اذن رصد هكذا مخالفات تكون ذات جدوى قبل البدء بالعملية الانتخابية لكون وجود مثل هذه المشكلات يؤثر بشكل كبير على طبيعة الاطار العام لها.)

.-- دور المجتمع المدني في تقييم العملية الانتخابية

يجب ان تؤخذ مؤسسات المجتمع المدني بعين الاعتبار جانبين مهمين في عملية تقييم العملية الانتخابية التي تعرف بانها "عملية يقدم فيها الافراد المؤهلين للتصويت تفضيلاتهم او اختياراتهم السيلسية"، هذين الجانبين هما دستورية الانتخابات ومطابقتها للقوانين المحلية والمعايير الدولية من جهة ورصد المتغيرات الواردة والتي اثرت على النتيجة النهائية للانتخابات من جهة اخرى .

وفي حقيقة الامر ترتبط الاعتبارات اعلاه بعدة قضايا جوهرية ابرزها اتاحة الفرصه الحقيقة لجميع الاشخاص الذين لهم احقية في الانتخابات وحرمان هؤلاء الافراد كليا او جزئيا يعد مؤشرا على ضعف او زيف الانتخابات وبالمقابل عندما يسمح لافراد ليس لهم الاحقية في الانتخاب بالتصويت هذا يشكك

---

[26] **عبدة زينة " مواجهة لجنة الانتخابات الرناسية ومذ مات المجتمع المدني في مصر" " جريدة الشرق الاوسط اللندنية ، ،العدد " ايلول**

[27] **المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية مصدر سبق ذكره**

في شرعية الانتخابات على اية حال عملية تقييم الانتخابات يجب ان تاخذ بعين الاعتبار عدة قضايا اجرائية اهمها:-[28]

- وضوح عناوين وتسميات مراكز الانتخابات وطبيعة الاجرا ات المتخذة التي تتضمن سرية الانتخابات بحيث ان اي ناخب يدلي بصوته بخصوصية وطبيعة الجو العام للمركز الانتخابي هنا وجب على المقيم او المراقب ان يؤشر اي سبب او اجراء ادى الى حرمان اشخاص من التصويت او دفعهم لمغادرة المركز الانتخابي ادى الى عدم وصولهم لهذا المركز .
- موظفو المركز الانتخابي : وجود افراد متدربين تابعين للجنة الانتخابية او المفوضية الانتخابية شرط مهم ويجب اخذه بعين الاعتبار خاصة مسالة عدم تبعية هؤلا: الموظفين الى اية جهة سياسية وعدم تواجد اي افراد او كوادر سياسية داخل وحدة الاقتراع لان مثل هذا التواجد يثير مشكلات ومخاوف خاصة اذا قام هؤلاء الافراد (من غير المو (فين)باستخدام اساليب ايحائية او ضغوطات باتجاه التصويت لطرف معين وعلى المراقبين (مؤسسات المجتمع المدني) ياخذو على عاتقهم رصد هذه الحالات ومحاولة تأشيرها وتحديد تاثيرها في النتائج العامة .

على مؤسسات المجتمع المدني ان تولي اهمية خاصة للبيئة الخارجية للمركز الانتخابي وطبيعة الـ .روف فيها خاصة الحوادث الغير طبيعية واعمال العنف المواجهة للمو .فين او مراكز الانتخاب وعلى المراقب ان ياخذ بعين الاعتبار هل خضع الناخبون لمثل هذه التاثيرات وما هي الاطراف المشاركة بها .

ترتبط عملية تقييم الانتخابات بطبيعة التقارير الصادرة من مؤسسات المجتمع المدني التي اخذت على عاتقها عملية المراقبة وهذه التقارير يجب ان تتسم بالحيادية وتصاغ بدقة وعناية وعكس النتائج الحقيقية وفقا لاجرا ات واقعية ويتضمن التقرير التقييمي عدة نقاط ابرزها :

- وصف وجيز للمذ مة او المذ مات التي راقب عملية الانتخابات.
- هدف المراقبة او الاجرا ات المتبعة والمعايير المعتمدة في تقييم الاداء الانتخابي.
- تحديد المراكز الاقتراعية التي تم وضع المراقبين فيها وعدد المراقبين وتوزيعهم الجغرافي.
- عرض اهم نقاط الضعف والمشكلات الاساسية والخروقات التي كان لها دور مهم في تغيير النتيجة الانتخابية.

ويرى البعض ان النقطة الاخرى المهمة في عملية التقييم بعد تقييم اجرا ..ت الانتخابات والاماكن المخصصة، هي مراقبة تقييم عملية (فرز الاصوات)وهنا يجب ان يضمن تحقيق الاتي :

- يكون فرز الاصوات دقيق ويعكس اختيارت الناخبين الفعلية.

---

[28] المصدر نفسه ، ص

[29] المعهد الديمقراطي الوطني مصدر سبق ذكرة ،ص

[30] المصدر نفسه ، ص

- تحديد البطاقات الباطلة او الفارغة وحف ها بطريقة سليمة من اجل الرجوع لها ان توجب الامر.
- نقل نتائج الفرز من (مراكز الفرز) الى السلطات المختصة التي تجدول النتائج بدقة ومن ثم تقديم التقارير الى المتنافسين السياسيين او الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بالاضافة لوسائل الاعلام.
- تكون طريقة الفرز وجدولة النتائج وبقية الاجرا ات متفق عليها من كل الاطراف وغير قابلة للتشكيك قدر الامكان.

مراقبة هذه الاجرا.ات يعد اساسيا في الحكم النهائي على نجاح او فشل الانتخابات والجدير بالذكر ان دور المذ مات المجتمع المدني في المراقبة يعد الابرز وهذه الاهمية تاتي من الحيادية التي تتمتع بها بالقارنة مع الاطراف الحكومية او حتى الاحزاب السياسية وبقية الشخصيات التي تقيم العملية الانتخابية بنا ا على مواقف سياسية ليس الا تعمل مؤسسات المجتع المدني تحديد الخروقات الحاصلة في الحملات وعملية الاقتراع .

.-- نموذج العراق

تعد الانتخابات احدى المؤشرات المهمة التي تعتمد لقياس مستـى نضج اية تجربة ديمقراطية وفي الواقع العراقي منذ الاحتلال الامريكي مطلع العام تم تبني الانتخابات كاداة لتح السلطة سياسيا واداريا ، ومنذ ذلك الحين اخذت هيئة جديدة على عاتقها ادارة العملية الانتخابية في العراق اطلق عليها اسم ((المفوضية العليا المستقلة للانتخابات)) وهي هيئة مستقلة ومحايدة وتتمتع بالشخصية المعنوية التابعة للدولة وتخضع لمراقبة مجلس النواب وفقا ل(ذ (ام الجرائم والعقوبات المتعلقة بالانتخابات والاستفتاءات رقم لسنة)وفي مقدمة اهداف هذه الالية هو الانتقال السلمي للسلطة بعيدا عن استخدام العنف في التغيير.

اما بالنسبة للمجتمع المدني فهنالك مؤسسة مسجلة حكوميا وهي في تزايد مستمر اخذت على عاتقها دورا رقابيا وتثقيفيا .

وفي حقيقة الامر يبرز دور المجتمع المدني في فترة الحملات الانتخابية ويوم الانتخابات ويوم اعلان النتائج وفي الاغلب تقدم التقارير او شكاوي حول الخروقات التي حصلت في الحملات الانتخابية وعند الادلاء بالاصوات في يوم الانتخاب وتمارس مؤسسات المجتمع المدني دور تثقيفيا للناخبين الذي يصل عددهم الى مليون منتشرين في رقعة جغرافية وموزعين على عدة محاف ات مما يتطلب رصد دقيق ومراقبة مباشرة لعملية سيرالانتخابات خاصة مع وجود تحديات ومتغيرات كثيرة تؤثر في النتائج النهائية لهذه الانتخابات خاصة عملية التزوير التي حصلت سابقا وتشترك مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة مع عدة اطراف منها الامم المتحدة والجامعة العربية والمؤتمر الاسلامي تنسق كل منها مع الاخرى وتعمل على جعل الرقابة على الانتخابات وحدة متكاملة .

ومهما يكن من امر فان التجارب السابقة للانتخابات العراقية تعطي مؤشرا على طبيعة دور مؤسسات المجتمع المدني اذا يرى (هوغر جتو) رئيس(شبكة عين) لمراقبة الانتخابات ان انتخاب مجالس المحافـ ات قد شهدت عدة خروقات :)

- استغلال السلطة ومؤسسات الدولة وامكانياتها من قبل بعض المسؤ لين لدعم دعاياتهم الانتخابية .
- عدم وجود اسماء عدد كبير من الناخبين رغم ان اسمائهم كانت موجودة في الانتخابات الماضية .
- عدم تمكن عدد كبير من الناخبين من التصويت بسبب عدم وجود اسمائهم في سجلات الناخبين اضافة الى وقوع المراكز الانتخابية في اماكن بعيدة عن مناطق سكناهم مما تعذر عليهم الوصول خاصة مع فرض حضرا لسير المركبات في يوم الاقتراع مما أعاق وصول العديد من الناخبين من جهة اخرى هنالك من يؤشر عدة سلبيات على العمل الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني في الانتخابات منها :
- ما تزال الية الرقابة للمجتمع المدني ذات قصور خاصة ان دورها الرقابي يبرز في يوم الانتخابات والايام القليلة التي تليه .
- نتيجة لقلة اعداد المراقبين التابعين لمؤسسات المجتمع المدني فانها تعتمد على الكثير من الشائعات في تقاريرها الانتخابية .
- ضعف الدور التثقيفي للانتخابات .
- هنالك تبعية سياسية او مالية لكثير من هذه المؤسسات مما ينعكس سلبا على الرؤية النقدية وبالتالي تتحيز تقاريرها لطرف معين وتوجه انتقادها للاطرا الاخرى .

الخاتمة : (الاستنتاجات والتوصيات)

تعد ظاهرة المجتمع المدني في البلدان النامية ومنها الدول العربية ، حديثة نسبيا مقارنة بتجربة البلدان المتقدمة في اوربا وامريكا الشمالية اذ عكست هذه الحداثة لاول وهلة بروز المجتمع المدني ليس كمطلب قامت ببلورته الفئات المجتمعية ولكن كانت السلطة السياسية هي التي تقف وراء إبرازه كمحاولة منها لإظهار شكلا ديمقراطيا لها ، هذا الامر ادى الى ان تتبلور الجمعيات والاتحادات والحركات المدنية تحت ظروف غير طبيعية او على الاقل (مختلفة) عن مراحل التطور التاريخي التي مرت بها نظيراتها في البلدان المتقدمة مما انعكس سلبا على الفهم العام لظاهرة المجتمع المدني في بلداننا حتى اعتبر البعض ان المجتمع المدني ما هو الا جزءا مكملا للحكومة ، لكن في واقع الامر ان هذه المعوقات لا تعني عدم وجود حراك ديمقراطي لهذه المؤسسات بل على العكس نجد ان الكثير من اتحادات وجمعيات وحركات المجتمع المدني استطاعت ان تمارس دورا تنمويا مهما في العديد من القطاعات خاصة مكافحة الفقر والبيئة رغم كل القيود التي تفرضها الأنظمة السياسية عليها .

---

[31] **تقريـر حـول "المجتمـع المـدني يفـضح خروقـات الانتخابـات العراقيـة"،شـبكة المعلومـات العالميـة، الموقـع** www.albaladonline.

ان تجربة مؤسسات المجتمع المدني في البلدان المتقدمة كشفت حقيقة ان هذه المؤسسات اصبحت تمثل قناة جديدة للمشاركة بين الحكومة وفئات المجتمع واصبحت المؤسسات المدنية صاحبت الدور الرئيس في تحديد اشكاليات ومطالب المجتمع اهلها لذلك طبيعة الخبرة والانتشار الواسعين لها في المجتمع حتى أصبحت ركيزة اساسية في كل اشكال المشاركة المجتمعية ، هذا يعني ان أي حديث عن الانتخابات (كآلية للمشاركة محليا وسياسيا) لا يمكن ان يكون بمعزل عن دور جوهري للجمعيات والاتحادات المدنية .

وفي حالة العراق رغم ان التجربة حديث نسبيا للدور الرقابي الذي تقوم به الاتحادات والجمعيات المدنية على الانتخابات الا ان ضعف الادراك لمفهوم ودور المجتمع المدني وتبعيته السياسية داخليا او خارجيا وبسبب التزاماته المالية انعكس كل ذلك على دوره الرقابي مما اشر ضعفا واضحا في حملاته الوطنية للمشاركة في الانتخابات كدور تثقيفي ، فضلا عن ان خطة المجتمع المدني العراقي للرقابة على الانتخابات لم تكن بالمستوى المطلوب كما اشرت ذلك طبيعة التقارير الصادره عن هذه المؤسسات في الانتخابات السابقة خاصة انتخابات مجالس المحافظات .

من خلال تحليل مسيرة المجتمع المدني ودوره الرقابي على الانتخابات تم استخلاص عدة نتائج وتوصيات تعكس حقيقة ان أي نجاح للمؤسسات المدنية في المراقبة على الانتخابات يتطلب التالي :-

- دور المجتمع المدني يرتبط بجانبين اولهما تثقيفي من خلال تثقيف افراد المجتمع باتجاه ترسيخ حقيقة ان الانتخابات هي افضل الوسائل الضامنة لعملية انتقال السلطة سلميا وبعيدا عن اشكال العنف وبالتالي على كل الافراد المؤهلين المشاركة فيها من اجل احداث التغيير المطلوب ، ام الجانب الاخر فهو رقابي اذ من الضروري ادراك حقيقة ان المؤسسات المدنية ليست جزءا تابعا للحكومة بل على العكس هي (العين الفاحصة للمجتمع على الحكومة) وهذه الفكرة هي جوهر عملها الرقابي .
- بسبب سعة الانتخابات وتعدد المراكز الانتخابية فان ذلك يتطلب اعداد كبيرة من المراقبين مما يعني عدم امكانية جهة او جمعية واحدة ان تغطي العملية ككل مما يتطلب تشكيل ائتلاف يضم العديد من المؤسسات المحلية والدولية ووسائل الاعلام وهذا ما يزيد من مصداقيتها .
- التدريب الجيد لعناصر هذه المؤسسات لكون ان القدرة على ادراك وتحديد الاختراقات يرتبط بشكل مباشر مع طبيعة الدورات التدريبية التي يتلقاها المراقب والتي تزيد من امكانياته وخبراته العملية.
- محاولة الابتعاد كليا عن تسيس المؤسسات والاتحادات المدنية لان ذلك يؤدي بالمحصلة الى ضعف المصداقية والتشكيك الدائم في تقارير المراقبة الانتخابية التي تصدر عنها.